

Distr.
LIMITEDE/ESCWA/CL1.CCS/2021/WG.18/INF.1
27 July 2021
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورشة عمل وطنية حول "السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية والمالية اللازمة للنهوض بتكنولوجيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها لفائدة التنمية الريفية"

فندق الكمبينسكي، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 17 آب/أغسطس 2021

مذكرة توضيحية

في إطار مشروع "المبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية (REGEND)، تُنظم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ورشة عمل وطنية حول "السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية والمالية اللازمة للنهوض بتكنولوجيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها لفائدة التنمية الريفية". وستُعقد ورشة العمل الوطنية هذه في فندق الكمبينسكي، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 17 آب/أغسطس 2021.

1. الخلفية

تقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida) بتنفيذ "المبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية (REGEND)". تشمل هذه المبادرة الإقليمية عدة شركاء في التنفيذ مثل جامعة الدول العربية والوزارات التنفيذية والسلطات المحلية ومختلف المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والمؤسسات البحثية والأوساط الأكاديمية.

يهدف مشروع "REGEND" من خلال استخدام تقنيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها المناسبة للأنشطة الإنتاجية وتنمية ريادة الأعمال إلى تحسين سبل العيش والفوائد الاقتصادية والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في المجتمعات الريفية العربية، وخاصة المجموعات المهمشة، من خلال

اعتماد نهج من الأسفل إلى الأعلى متكامل يركز على معالجة فقر الطاقة وندرة المياه والهشاشة أمام التغير المناخي وتحديات الموارد الطبيعية الأخرى في ثلاثة بلدان مستهدفة، وهي: الأردن وتونس ولبنان.

يعتزم مشروع "REGEND" أيضاً، دعم الجهود الوطنية لتهيئة بيئة سياسية مواتية وتصميم سياسات وإنشاء أطر مؤسسية مواتية لاستخدام تكنولوجيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها في المناطق الريفية وخلق فرص تمويل مناسبة من خلال عرض دراسات حالات ومشاركة أفضل الممارسات من خلال مجموعات لأدوات السياسة.

في هذا السياق، وكجزء من أنشطة مشروع "REGEND"، تمّ الشروع في القيام بدراسات حالة عن السياسات الوطنية في كل من البلدان المستهدفة، عبر إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين والمنظمات الوطنية والمؤسسات الحكومية والخبراء في السياسات والأطر التنظيمية والمالية والقانونية المعتمدة في مجال التنمية الريفية، ومن خلال دمج قطاعات الطاقة والمياه والزراعة، والمساواة بين الجنسين، وتطوير المشاريع وذلك، باعتماد نهج شامل.

نظراً لأن إنشاء سياسات ونظم تنظيمية ذات وضوح ومصداقية أمر مهم لجذب استثمارات القطاع الخاص، ستركز كل دراسة حالة على تقييم السياسات والأنظمة على أرض الواقع للأنشطة الإنتاجية الريفية التي يمكن أن تعزز كل من استعمال تقنيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها وتنمية ريادة الأعمال. وسوف تستفيد من الآثار من حيث الاستعداد والقدرة على تطوير مشاريع قابلة للاستثمار لتمويلها. كما سيتم بحث وتقييم نهج خاص بالنوع الاجتماعي لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الوصول إلى السوق عبر مبادرات محدّدة لإشراك النساء بوصفهن فاعلات التغيير في الأنشطة المدرة للدخل وزيادة دخلهن.

تهدف دراسة الحالة الوطنية أيضاً إلى تحليل السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الريفية وتوفير القيمة المضافة التي يمكن من خلالها إطلاع صانعي السياسات الوطنيين في مختلف المستويات على الفوائد الاجتماعية والبيئية والمالية المباشرة التي يمكن الحصول عليها جراء استخدام تكنولوجيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها داخل المجتمعات الريفية، لا سيما في القطاعات الإنتاجية، إذا ما تمّ إجراء إصلاحات في السياسات المعتمدة والتي يمكن أن تكون اقتصادية أو مالية أو مؤسسية، أو إصلاحات قانونية نسبية، أو إدارية بسيطة.

في هذا السياق، تنظم الإسكوا، بالشراكة مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ورشة عمل وطنية حول السياسات لدعم إعداد دراسة الحالة الخاصة بالأردن وتقديم مبادئ توجيهية لوضع تصوّر لمجموعة أدوات السياسة لتعزيز تطبيقات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة في المناطق الريفية كمبادئ توجيهية إستراتيجية إقليمية لتحسين البيئة التمكينية للقطاع الخاص والنساء رائدات الأعمال للاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل من خلال زيادة استخدام تقنيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها في الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية.

ستضمّ ورشة العمل الوطنية المؤسسات الحكومية المركزية ومنظمات الأمم المتحدة ودولية والخبراء والمؤسسات المالية وممثلين عن المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الشريكة الرئيسية.

سيتم من خلال ورشة العمل تقديم عروض مرئية والقيام بحلقات نقاش ومجموعات تفكير حول مواضيع التنمية الريفية والطاقات المتجددة والموارد الطبيعية وتمكين النوع الاجتماعي وآليات التمويل وتنمية ريادة الأعمال في السياق الريفي.

2. أهداف ورشة العمل

حسب نهج كلي، تشمل الأهداف الرئيسية لورشة العمل الوطنية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- مناقشة ومراجعة السياسات والاستراتيجيات والأنظمة الوطنية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياق الريفي لخلق تآزر بين السياسات في القطاعات الرئيسية (الطاقة، المياه، الزراعة، السياحة، الخدمات، الصناعة، إلخ).
- مراجعة ومناقشة تقييم الأنظمة على أرض الواقع، الخاصة بالأنشطة الإنتاجية الريفية التي يمكن أن تعزز كل من تقنيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها وتنمية ريادة الأعمال وأن تستفيد من التأثيرات من حيث الاستعداد وتعزيز القدرات لتطوير المشاريع القابلة للتمويل.
- تقديم سياسات وخطط استراتيجيات حالية أو قيد التطوير لدعم تمكين المرأة وتعزيز دورها "كعنصر فاعل في التغيير" من أجل التنمية المستدامة للمناطق الريفية.
- تقديم توصيات بشأن الإصلاحات والتدابير (الإطار التشريعي والمؤسسي للآليات والحوافز) لإدخال الاستخدام الكفء للموارد المتاحة لتعزيز قدرات المجتمعات الريفية على الصمود ودمج الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الأنشطة المدرة للدخل من خلال زيادة استخدام تكنولوجيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها في القطاعات الإنتاجية.
- تقديم قيمة مضافة يمكن من خلالها إطلاع صانعي السياسات الوطنيين في مختلف المستويات على الفوائد الاجتماعية والبيئية والمالية المباشرة التي يمكن الحصول عليها جراء استخدام تقنيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها داخل المجتمعات الريفية، وخاصة في القطاعات الإنتاجية، إذا ما تم إجراء الإصلاحات اللازمة في السياسات المعتمدة.

ستستخدم الرسائل والتوصيات الرئيسية لورشة العمل الوطنية كأساس لإتمام دراسة حالة ومجموعة أدوات السياسة الضرورية لتعزيز تقنيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها في المناطق الريفية في الأردن، لدعم صناعات السياسات والحكومة والمؤسسات المحلية في تفعيل النهج الشمولي للإصلاحات التنظيمية للسياسات والأطر المالية والقانونية، اللازم لتعزيز تقنيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها في المناطق الريفية.

3. المشاركون

سوف تجمع ورشة العمل الوطنية حول "السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية والمالية اللازمة للنهوض بتكنولوجيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها لفائدة التنمية الريفية" بين مختلف المنظمات

الشريكة المحلية الرئيسية والمؤسسات الحكومية المركزية والمحلية ذات الصلة والمؤسسات المالية والخبراء الوطنيين وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية.

4. الموعد والمكان

سُتُعقد ورشة العمل الوطنية حول "السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية والمالية اللازمة للنهوض بتكنولوجيات الطاقات المتجددة الصغيرة السعة وتطبيقاتها لفائدة التنمية الريفية" في فندق الكمبينسكي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 17 آب/أغسطس 2021.

تبدأ عملية تسجيل المشاركين في تمام الساعة 8:30 صباحا ليوم الثلاثاء 17 آب/أغسطس 2021. وتُختتم أشغال ورشة العمل على الساعة 2:00 بعد الظهر.

5. اللغة

ستدور فعاليات ورشة العمل باللغتين العربية والإنجليزية.

6. المراسلات

يُرجى توجيه المراسلات المتعلقة بورشة العمل إلى أحد العناوين التالية:

السيد جيل أمين مسؤول في شؤون التنمية المستدامة، قسم الطاقة فريق تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية الأمم المتحدة - الإسكوا بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح 1107-2812، بيروت، لبنان هاتف: +961 1 978 522 الفاكس: + 961 1 981 510/1/2 بريد إلكتروني: jjl.amine@un.org	السيدة راضية سداوي رئيسة الطاقة فريق تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية الأمم المتحدة - الإسكوا بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح 1107-2812، بيروت، لبنان هاتف: +961 1 978 527 فاكس: + 961 1 981 510/1/2 بريد إلكتروني: escwa-energy@un.org
--	---